

تمكين ذوي الإعاقة في المجتمع وتعزيز دورهم قوة الاختلاف: نحو مجتمع يُمكن الجميع

إن قياس تحضر المجتمعات وتقدمها لم يعد يُحسب فقط بمدى تطورها التكنولوجي أو نموها الاقتصادي، بل بمدى قدرتها على استيعاب ودمج جميع أفرادها دون استثناء. وفي هذا السياق، يشكل ملف تمكين ذوي الإعاقة وتعزيز دورهم ركيزة أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، حيث يمثلون جزءاً لا يتجزأ من النسيج الإنساني والوطني.

التمكين كحق وليس منحة

الخطوة الأولى نحو التمكين تبدأ من تغيير النظرة المجتمعية؛ من "نظرة الرعاية والعطف" إلى "منظور الحقوق والواجبات". إن ذوي الإعاقة يمتلكون طاقات كامنة وإرادة صلبة تؤهلهم للتميز، وما يحتاجون إليه ليس الشفقة، بل تكافؤ الفرص. ويتطلب ذلك تهيئة بيئة دامجة من خلال تيسير الوصول للمرافق العامة، وتطوير البنى التحتية الرقمية والمكانية، وتقديم تعليم نوعي يلبي احتياجاتهم، مما يضمن لهم استقلالية تامة واعتماداً كاملاً على الذات.

المردود التنموي والاجتماعي

إن استبعاد ذوي الإعاقة من سوق العمل والأنشطة المجتمعية يمثل هدراً لطاقات بشرية هائلة. وفي المقابل، فإن فتح أبواب التوظيف والابتكار أمامهم يرفد الاقتصاد بمهارات فريدة وأفكار خلاقة. لقد أثبتت التجارب أن دمجهم في مجالات الإدارة، والفنون، والرياضة، والتكنولوجيا يعزز من كفاءة العمل ويزيد من الإنتاجية، فضلاً عن الأثر النفسي الإيجابي الذي ينعكس على الفرد وأسرته، مما يعزز التماسك الاجتماعي ويقلل من معدلات التهميش.

دورنا المشترك

مسؤولية التمكين لا تقع على عاتق الحكومات وحدها عبر سن التشريعات والقوانين، بل هي مسؤولية مجتمعية مشتركة:

القطاع الخاص: مُطالب بابتكار وظائف تتناسب مع قدراتهم وتوفير بيئة عمل مرنة.

الإعلام والمؤسسات التعليمية: يقع عليهما دور رئيسي في غرس ثقافة تقبل الآخر، ومحاربة الصور النمطية، وتسليط الضوء على قصص نجاحهم الملهمة.

ختاماً، إن تمكين ذوي الإعاقة ليس مجرد واجب أخلاقي أو إنساني، بل هو استثمار حقيقي في مستقبل الوطن. عندما تختفي الحواجز وتتساوى الفرص، يتحول التحدي إلى إنجاز، ويصبح المجتمع أكثر قوة، وتماسكاً، وإنسانية.